

7

Anab.
O. 68.

میر و عشقہ عہدہ

۱۰۰

عقدہ من الارض دانش کوہری من الارض

او

او

الوجه الثاني بالضم او على وجهين وكذا الوجهين في جميع صحاح

لَهُمُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

المحمد لله على الرغم الخطاب والصلوة على رسول
 المبعوث لآظهار الصواب وعلى اله واصحابه
 المتأدبيني بخير الاداب **اما بعد** فهذه فائدة

عجائب بل زائدة لا تدخل في الحساب على السمع
المحور يبي اولى الالباب للرسالة الخفية العنيفة
في الابدات تكشف غموضه مقاصده العقاب و

يشرح بأفاده الشارح المحقق والاستاذ المدقق
في خواص الكتاب تذكرة للإيجاب ونسمة للطلا
بعضه شارح المان ^{الشيخ} قد التزم عليه كل ضاع ^{الشيخ} ١٣
والله الوفاء وآية المآب **قوله** لك الحمد لمجد

معيان مشهور ان احدهما قوي والآخر عفي
 ويحتمل ان يكون صيغة كما في صيغة العياني
 وكل واحد منهما محتمل ههنا وعلى القدرين اما ان
 راد المفعول الثاني للمفاعلة والمفعول الثاني

الحاصل بالصدر ويجوز ان يراد ما يطلق عليه
لفظ الجرم الكلي والام التبريد يحتمل ان

يكونه لا يستمر او وان يكون ^{او عينة العينة ١٢} لا يكون له خصائص مشتركة
للمعد الخارجى خاصة الى الفرد الكامل ولا ^{فرد اخر} الى الفرد
الملك ايضا يحتمل ان يكونه لا خصائص مشتركة

الموصوف وان يكونه لاخصاصا لم يتعلق بالمتكلم
 في الدين صحيح التي انا هي لهم الله
 فان ذلك الله الذي لا يغير الله
 ان افعل الله ان الله عند الله
 ان الله عند الله ان الله عند الله

الحاشية في ذكره من جود
 القاري في تحقيق
 ان يصح ان يكون في تقدير
 في اصل الكلام من قبل ما
 وبما ان السند ووجه تصدق
 لتسلسل صفاته خاصة منها
 او حسنة كونه كانت
 خاصة من صفاته كونه
 من الحجة ووجه خاصة
 بالصدر وذلك خاصة
 للفاعل فقط في الوجود
 كانه الحجة والوجود
 الحجة والوجود
 والفاعل والوجود
 المستند وذلك في
 والمفعول كالمفعول
 اعتبارا من العلم وما
 في قوله المصدر اهل الوجود
 قد يكون مصدر المفعول
 وقد يكون للمفعول
 بها المفعول فيكون
 منها المفعول فيكون
 ان كان حاصل الفاعل
 وقد يكون متقدما
 فيكون اولا فيكون
 في استعمال المصدر
 استعمال الفاعل بالمصدر
 معناه ان لا يلزم
 لعل ما في الكلام الذي
 قال عليه ان لا يلزم
 فتدبر عليك كما ان
 نفسك على

انما في المشاهدة والاعتقاد
انما في المشاهدة والاعتقاد
انما في المشاهدة والاعتقاد
انما في المشاهدة والاعتقاد

فان الوجه في الحديث
ان الاصل في ترتيب القلب
في سوي القصد والاعتقاد
او الوجه في ترتيب القلب
في سوي القصد والاعتقاد
او الوجه في ترتيب القلب
في سوي القصد والاعتقاد

لان المقصد توجيه اختيار الخطاب في اتنا
للمود ويمكن دفعه بان المراد بقوله اولاً قبل الفراغ
عن الهداية في وقت المود والاختار في الحديث الذي
اورده في الحاشية ههنا انما يوجب هذه المعنى

نعم لو ترك قوله اولاً وقوله ثم يجده لكان اخر
واظهره لكون لا ينتظم في قوله واستبان منه ولما
قاله في الحاشية كما يوجب ولم يبق كما يدل عليه

لان الحديث المذكور انما يستدعي ان يلاحظ كانه
ان يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان يلاحظ
حاضر بحيث يصحح الخطاب على انه يجوز ان يكون

المقصد في الحديث بيان معنى الاحسان في
عرف الشرع لبيان احسان كل عبادة وتكليفها
تدبر قوله واستبان منه في ان كونه الدايق

بجاء الحمد ان يلاحظ المود اولاً واحضار
ومشاهدا لا يقتضي تقديم قوله لك سواء
كان قوله اولاً بمعنى قبل الشرع في الجواب بمعنى

قبل الفراغ عنه لان هذا المصريح يجوز قوله
لك الحمد وقوله لك جزؤه فاشتماله على ذكر الحمد
لا يكتفي فيه ملاحظة قبل الشرع في الجواب

فما يشاهد قبل الفراغ عن الحمد متى تركت لاجله ويمكن دفعه على تقديرين بان تقديم قوله
كأنه على مفهوم الحمد الصادق على افراده يدل على ان ملاحظة الحمد عامر او مشاهد ايضاً
ان يكون مقدم على الحمد في جميع المقادير وان لم يكن قوله كونه مقدم على هذا الحمد وتبين ان
يقال مفهوم الحمد كونه صادراً على جميع جوع قوله كونه بمنزلة الجمع فالتقديم عليه كالتقديم
على جميع جوع ومتأخر عنه كالتأخير عن جميع جوع

فهو ان قوله السلام ان
تعد الله تعالى ما كان
في الاصل احساناً كان
تقديراً من كل عبادة
الشرع وهذا هو الاحسان
انما قاله في الحاشية كما يلاحظ
ولم يبق كما يدل عليه
المذكور في الحديث
احسان مطلق العبادة
ودودة المقدم
احسان الحمد وهو عبادة
فخصومة الحمد المطلق
كما يدل عليه المطلق
الحمد المطلق والاحسان
على كمال التقدير والاحسان

انما في الحديث انما يستدعي
المود ملاحظة كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان

لان الحديث انما يستدعي
المود ملاحظة كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان

لان الحديث انما يستدعي
المود ملاحظة كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان

لان الحديث انما يستدعي
المود ملاحظة كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان

لان الحديث انما يستدعي
المود ملاحظة كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان

لان الحديث انما يستدعي
المود ملاحظة كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان

لان الحديث انما يستدعي
المود ملاحظة كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان
يلاحظ المود كانه مرتق وشاهد لان

والخطاب لا يدل على التقديم
والخطاب لا يدل على التقديم
والخطاب لا يدل على التقديم
والخطاب لا يدل على التقديم

وان قدم على الجزء الاخير ويكنى في ملاحظة قلة الفراغ
على الجهد وان اخر عنه عند التزم الا ان يقال بتقديم

الجزء الشمل على الجهد انسب باولية ملاحظة واظهر
فيها على التقديم على ما لا يخفى **قوله** لكونه مقام

الجهد لا قيل الجهد نحو قولك الجهد لاخره لفظ
للمجد فالمقام لا يقتضى تقديم لفظ الجهد على قوله

لك واجب عنه بان هذا الجهد في قوله لم يردم الجهد
ولا يخفى ان مقام الجهد يقتضى كثرة الاهتمام

بما يصدق عليه بالنسبة الى ما لا يصدق عليه
وان كانا متساويين في الجزئية لذلك العرف

قوله للتعظيم والتشرف يحتمل ان يكونا نكتة
واحدة على ان يكون قوله والتشرف عطفا

تفسيريا ويحتمل ان يكونا نكتتين الا انه
في الذكر نيتها على تقاربهما في المعنى كانهما نكتة

واحدة وانت تعلم ان التقديم وجوها
افضل من التسوية الى السيد اليه لانه اهم

في هذا المقام وعبارة صنعة الاستغراب الى غير
ذلك ومنها ما اوردته في الحاشية من ان الجهد

كالنسبة بين الخادم والجهد فيشعر عنهما
بالتباعد والتفريق

والجهد هو الصلابة والاعتبار
فوق ذلك استقام مع قطع النظر عن
الذات والافعال باعتبار

حسب الاداء في ذاته وفي
الذات واخره مستلزم

من العبارة ان يقال الا انه
في قوله لاخره الجهد على ما
كانت له الواحدة والاعلى

لقد كان سلاحي
الجملة عطفية فتقدم على
شروطه شريطة بالتقديم

او كونه التعظيم بمعنى التعظيم
والاول نصف والثاني بعد
زينة العادة في علم ان يكون

بمعنى العطف او الشرف
بمعنى الشانف في هذا
جمع التعظيم على غير ذلك

التمحيص والاملاء بام
بان لا يرد له انما واما
للتبديك الله تعالى والتعظيم

التعظيم فعل قائم بالفعل
والشرف امر قائم بذات
الاستقامة او يحتمل ان يكون

كل واحد منهما او يكون
ويعمل ان يكون
المعنى ان يكون

وهو وكلاهما يستلزم
هكذا قيل في مقام واحد
قوله ر عليه تضمة الاستغراب

يترجم ان اوله تقارن
الشانف وجعل ان خفي
عن الخلق فطما يورث

عن الجهد يورث وتاثيره
ارسل ان اوله تقارن
وان لم يضره قوله وعلى

في السجع عند رباني
في السجع عند رباني
في السجع عند رباني

الاستقامة او يحتمل ان يكون

الاستقامة او يحتمل ان يكون

الاستقامة او يحتمل ان يكون

الاستقامة او يحتمل ان يكون

الاستقامة او يحتمل ان يكون

الاستقامة او يحتمل ان يكون

في هذا الموضع

عنها وحاصله ان الحمد مقدم على الجهد بالطبع
فقدّم عليه في الوضع ليعاقل الوضع والطبع وانما
قاله كالنسبة لان الجهد كان بالجنان فهو مفعول

الكيف وان كان بالاركان فهو مفعول الفعل
وان كان بالنسبة فلذلك لو كان الجهد النسبة
عبارة عن المصدر في احد الكلام ما يدل على يتم

واما لو كان عبارة عن نفس الكلام المحض
فهو مفعول الكيف ايضا ومن البين ان الكيف
ليس بمصدر اصلا والفعل وان كان من النسبة

المتعلقة الى المفعولات السبع لكنه نسبة كاي
الفاعل والمفعول والحمد ليس بمفعول
الفعلي حتى يكون هذا الحمد نسبة بينه وبين

الحامد لكي الحمد مطلقا بمنزلة النسبة بينهما
لكونه معنى يتوقف حصوله على حصول
في نفس الامر **قول** كلمة اللام هي اما لام التوقف

سواء كان لا مستقرا او الجنس على ما فرغ
في الحق التفتازاني ونسبه السيد السد
سواء كان لام التعريف ههنا لا مستقرا

او الجنس والعهد اوله يكن هناك لا
التعريف ههنا مقولة الفعل اما ان
الحمد ليس بمفعول
فلا تفعل

تقدم الطبع
هو ان يكون
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد

المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد

المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد

المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد

المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد
المتقدم على الجهد

هذا هو
هذا هو
هذا هو
هذا هو
هذا هو

هذا هو
هذا هو
هذا هو
هذا هو
هذا هو

[illegible]

بمعنى ان المقدمة اي الصفة
مقدمة على الكبرى بمعنى الجواب عن الكبرى
مقدمة على الكبرى بمعنى الجواب عن الكبرى

ثم اننا لانزلهما معا كون
وهذا السبب الذي يطلان
ذلك الجواب عن الكبرى
وهو ان الجواب عن الكبرى
وهو ان الجواب عن الكبرى

فاسد والجواب الاول منع
راجع الى دليلها وعلى هذا يكون ترتيب الجوابين
المذكورين على وفق ترتيب المقدماتين المتعديتين
فلا يتجه ما يذهبهم من ان الاول في تقديم الثاني واعلم
انه يمكن منع الصفة بوجه آخر وهو ان يقال لا
ان في كلام المصنفات المنية لان ذلك اذا كان
جملة لك الحمد بمعنى الاخبار ولما اذا كان بمعنى لا
شاء اعني اثناء الحمد والامتنان كما هو المظهر من
جملة الصلوة فليس فيه اشياء المنية اصلا ويمكن
ليس جملة الصلوة في الاشياء المنية في جملة اخرى فلا فائدة
منع الكبرى ايضا بان يقال بوجه آخر وهو ان الية
المذكورة لا تدل على النفي عن المنية اصلا لجواز

هذا الذي هو خارج عن
انما يكون في غير ما هو
تعمد ان لا يكون في غير ما هو
او بالبيان ان تحقيق المنية
بمعنى الصلة حاله في انما
لا يكون الصلة في حاله في انما
واقد عرفت انها لا تكون في حاله في انما

ان يكون البطلان محققا
منها ولو سلم فكون المنية
النهي عن اصلا لجواز ان يكون المنية
لكن يبطل عما هو آخر بمقارنته نعم ابطال الصفة
بالحق مني عن كنهه لا يستلزم النهي عن المنية ولو سلم
فالدور هو النهي عن بعد الصفة لا مطلقا
فلا اشكال **قوله** مدفوع اه قد يدفع الاعتراض بان
في الكلام مضافا لحد وفاي استحقاق المنية

انما يكون البطلان محققا
منها ولو سلم فكون المنية
النهي عن اصلا لجواز ان يكون المنية
لكن يبطل عما هو آخر بمقارنته نعم ابطال الصفة
بالحق مني عن كنهه لا يستلزم النهي عن المنية ولو سلم
فالدور هو النهي عن بعد الصفة لا مطلقا
فلا اشكال **قوله** مدفوع اه قد يدفع الاعتراض بان
في الكلام مضافا لحد وفاي استحقاق المنية

حيث الاضافة الى الامر المذكور عند الوهم
فمعنى الاضافة الى الامر المذكور عند الوهم
فمعنى الاضافة الى الامر المذكور عند الوهم

وجاء على ان
انما المقدم على الكبرى
بمعنى ان المقدمة اي الصفة
مقدمة على الكبرى بمعنى الجواب عن الكبرى

وهو قوله ان لا تنافي
فانما المقدم على الكبرى
بمعنى ان المقدمة اي الصفة
مقدمة على الكبرى بمعنى الجواب عن الكبرى

انما يكون البطلان محققا
منها ولو سلم فكون المنية
النهي عن اصلا لجواز ان يكون المنية
لكن يبطل عما هو آخر بمقارنته نعم ابطال الصفة
بالحق مني عن كنهه لا يستلزم النهي عن المنية ولو سلم
فالدور هو النهي عن بعد الصفة لا مطلقا
فلا اشكال **قوله** مدفوع اه قد يدفع الاعتراض بان
في الكلام مضافا لحد وفاي استحقاق المنية

انما يكون البطلان محققا
منها ولو سلم فكون المنية
النهي عن اصلا لجواز ان يكون المنية
لكن يبطل عما هو آخر بمقارنته نعم ابطال الصفة
بالحق مني عن كنهه لا يستلزم النهي عن المنية ولو سلم
فالدور هو النهي عن بعد الصفة لا مطلقا
فلا اشكال **قوله** مدفوع اه قد يدفع الاعتراض بان
في الكلام مضافا لحد وفاي استحقاق المنية

واستحقاق النعمة مع الاعتراض عنها ليس مذهبنا
منهيا عنه بل المفهوم المنزه عنه هو النعمة بالفعل
وما ذكره في الحاشية هم هنا في رد هذا الجواب من
ان اثبات استحقاق الصفة المنزلية المدفوعة
لا يلزم مقام الجود والمدح في نظر لاق المراد با
استحقاق النعمة الانصاف بما يقتضي النعمة من
اضافة النعم الجليلة التي لا تعد ولا تحصى
نوع الكمال الذاتي والفناء المطلق عنها لا
امكان النعمة كما يوقهم ^{الشيء} تقابل قوله بالفعل
الا لكان باطلا قطعاً ضرورة ان امكن الحال
حاله ايضا ولا شك ان اثبات استحقاق النعمة
بالمعنى المذكور يلزم مقام الجود والمدح لكونه في
غاية الكمال **قوله** لا امتناع النعم عليه الامتداد
والنعم مترادفان كما اشار اليه في الحاشية لكن
المراد به ههنا بقرينة التقابل واصله الى النعم
عليه المعنى المبني للمفعول ولم يذكره في الحاشية
بلوغ النعم عليه فهو غايبا عنه يات عن هذا المعنى
كلمة التام في قوله لك مع ان كونه النعم عليه
مضمونا يستلزم كونه النعم بانا فالاستحالة
نظرا الى كون النعم عليه

في ان الانصاف بما يقتضي النعمة
من عدم لاق النعمية الكمال المدح
والمدح والمنزلة لا يمكن ان يكون
النظر في ان الكمال المدح
النعم الانصاف بالانعام
لوجان النعمة على الانعام
عليه لا على غيره من الانعامات
والاستحقاق في هذه الصفات الكمال
بعدم بل هو صفات الكمال
على ما لا يخفى من عدمه
امكان الحال ان يكون
كالحال ان لو كان الحال
بالذات واما اذا كان
بالذات كما في هذا
يكونه حالا وهو
كانت النعمة في حال
الشارع عنها في ما في نفسه
فلا احتمال فيها عند التوجه
فيما لم لا يحتمل ما خور
فيه محال بالذات في كونه
محال بالذات في نفسه
كونه في حاله في نفسه
وهو في حاله في نفسه
سكونه في حاله في نفسه
هذا هو المعنى
الانصاف بما يقتضي النعمة
المدح والمنزلة لا يمكن
النظر في ان الكمال المدح
النعم الانصاف بالانعام
لوجان النعمة على الانعام
عليه لا على غيره من الانعامات
والاستحقاق في هذه الصفات الكمال
بعدم بل هو صفات الكمال
على ما لا يخفى من عدمه
امكان الحال ان يكون
كالحال ان لو كان الحال
بالذات واما اذا كان
بالذات كما في هذا
يكونه حالا وهو
كانت النعمة في حال
الشارع عنها في ما في نفسه
فلا احتمال فيها عند التوجه
فيما لم لا يحتمل ما خور
فيه محال بالذات في كونه
محال بالذات في نفسه
كونه في حاله في نفسه
وهو في حاله في نفسه
سكونه في حاله في نفسه
هذا هو المعنى

ويكون المراد من
اشارة النعمية
في ان النعمية
الانصاف بما يقتضي النعمة
المدح والمنزلة لا يمكن
النظر في ان الكمال المدح
النعم الانصاف بالانعام
لوجان النعمة على الانعام
عليه لا على غيره من الانعامات
والاستحقاق في هذه الصفات الكمال
بعدم بل هو صفات الكمال
على ما لا يخفى من عدمه
امكان الحال ان يكون
كالحال ان لو كان الحال
بالذات واما اذا كان
بالذات كما في هذا
يكونه حالا وهو
كانت النعمة في حال
الشارع عنها في ما في نفسه
فلا احتمال فيها عند التوجه
فيما لم لا يحتمل ما خور
فيه محال بالذات في كونه
محال بالذات في نفسه
كونه في حاله في نفسه
وهو في حاله في نفسه
سكونه في حاله في نفسه
هذا هو المعنى

السبب بتلويح قصده السبب
يقول عبد الرحمن

نظرا الى كون النعم عليه
الشيء الذي لا يمكن
الانصاف بما يقتضي النعمة
المدح والمنزلة لا يمكن
النظر في ان الكمال المدح
النعم الانصاف بالانعام
لوجان النعمة على الانعام
عليه لا على غيره من الانعامات
والاستحقاق في هذه الصفات الكمال
بعدم بل هو صفات الكمال
على ما لا يخفى من عدمه
امكان الحال ان يكون
كالحال ان لو كان الحال
بالذات واما اذا كان
بالذات كما في هذا
يكونه حالا وهو
كانت النعمة في حال
الشارع عنها في ما في نفسه
فلا احتمال فيها عند التوجه
فيما لم لا يحتمل ما خور
فيه محال بالذات في كونه
محال بالذات في نفسه
كونه في حاله في نفسه
وهو في حاله في نفسه
سكونه في حاله في نفسه
هذا هو المعنى

هذا الكلام الذي
هو لك لا يجزئ
السلام الذي فيه
لا يكون خيرا من
افادة السلام الاخص
من اجل ان يكون
عقلنا متفكرين
ونلق راحة البال
والسلامة عن كل
الاضطراب

نكتة واحدة على ما سبق وان تعلم ان رعاية
التناسب بين اداء الصلوة والهدايا ايضا
ان يجعل نكتة لتقديم السند اليه هنا **وافادة**
للاختصاص هذا الكلام يدل على ان لام التعريف
لا يفيد الاختصاص حيث لم يقل تأكيد الاختصاص

كما قال في الجهد وقد عرفت ما فيه **وليك ان يقول**
ان لم يقل تأكيد الاختصاص المتبادر من كلمة

اللام كما قاله في الجهد لان ثاخر افادة التقديم
الاختصاص افادة التعريف اياه غير ط

جلا ثاخرها افادة لام الملك في قوله لك كما
بيناه ولا يخفى ان الاختصاص هنا يصح ان يكون

حقيقيا لو كان اللوم في الصلوة والتحية للمهد
الخارجي اي الصلوة والتحية الكاملتان ولما

لو كان للجنس فهو اضافي بالقياس الى الكفار
ولا فطلب اختصاص الرمة والصلوة بالنبى

عليه السلام غير مناسب واما ما يقال من انه
لو كان اضافة نبيك للمهد الخارجي فالاد

خصام اضافي ولو كانت للاستفراق
فهو حقيقي بناء على ما تقدم **ان الصلوة**

اشارة الى ان من هذا
فمن سبب من كان
عليك وروى ذلك
الذي روى عنه
لام الصلوة والهدايا
وان كان
ايضا للمهد
المهد في ان هذا
ليس له اختصاص
عبد الله
انما لا ينفك
له عليه السلام طلب
لكنه في السلام طلبا
به عناية لا سيما
فاستدل عندنا

من ان لام الاستفراق يفيد
الاختصاص المحض عند اهل
العلم كما في قوله الجواز
زيد فلو علم ما تقدم
فيلزم ذلك لعدم التعلق
بما لا ينفك لطلب الاستفراق
الاختصاص بعد ذلك غير
بالاكتفاء فقط
الحاجب عن هذا الكلام
ان ما في هذا الكلام من
الاعتراض وهو ان لام التعريف
ايضا يفيد الاختصاص
التي ليس على ما ينبغي وانما
قال قد عرفت لظهوره

طردحه الى ان لا يكون
لانه محتمل ان لا يكون
بعد تقديم السند على
السند اليه فلو كان
تأكيد للاختصاص
الاستفراق كما في كلام
الاستفراق فلو كان
نقدم عدم ظهور
ثاخر افادة التقديم
اللام ان التقديم
المقدم عن قوله
فحينئذ لا يكون
فلا يكون افادة التقديم
في الظاهر وان كان
في الباطن وفي الثاويل
مؤخر او وجه الثاويل

تصان حدود افادة الصلوة والتحية على نبيك
اللام من اصل التعريف لكن في قوله ما لم ينفك
وقد عرفت افادة التقديم بالاصل المتقدم بهذا الوجه فيمكن
عن افادة اللام القائل بالاصل المتقدم ثاخر افادة التقديم
ان يكون وجهه

هذا الكلام الذي
هو لك لا يجزئ
السلام الذي فيه
لا يكون خيرا من
افادة السلام الاخص
من اجل ان يكون
عقلنا متفكرين
ونلق راحة البال
والسلامة عن كل
الاضطراب

قائه فاضل
عصاه

لا يجزئ لغير الانبياء عليهم الصلوة والسلام فيه
 نظر **قوله** مع بعض النكات اشارة الى التعظيم
 والشرف بالنظر الى الله تعالى لا شتمه المسند
 ههنا ايضا عليه تمام ويجتمل ان يكون اشارة
 ايضا الى خلاصة قوله اللائق بحاله الحامد ان
 يلاحظ الحمد او لا يعني ان اللائق بحاله المصلّي
 ان يلاحظ المصلّي عليه او لا فالمسند لكونه
 مثملا على النبي عليه السلام يستحق التقديم
 ولك ان تقول خلاصة ذلك ان الالوية
 بحاله العابد ان يلاحظ المعبود او لا ولا
 شك ان الصلوة على النبي عليه السلام
 عبادة لله تعالى فالمسند لا شتمه على الله
 تمام يستحق التقديم وانت تعلم انه يمكن
 ان يقال ايضا ان الصلوة كالنسبة بين
 المصلّي والمصلى عليه فيأخر عنهما كما لا يخفى قوله
 ولعله دافاه وقوي جواب عنه بانه يجوز اما
 عدله بالطريق الشهر اشارة الى ان الصلوة
 على النبي عليه السلام متضمنة للصلوة على
 اله واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحمة

فيلزم ان يكون
 النظر الى الله تعالى
 اشارة الى التعظيم
 والشرف بالنظر الى الله
 تعالى لا شتمه المسند
 ههنا ايضا عليه تمام
 ويجتمل ان يكون اشارة
 ايضا الى خلاصة قوله
 اللائق بحاله الحامد ان
 يلاحظ الحمد او لا يعني
 ان اللائق بحاله المصلّي
 ان يلاحظ المصلّي عليه
 او لا فالمسند لكونه
 مثملا على النبي عليه
 السلام يستحق التقديم
 ولك ان تقول خلاصة
 ذلك ان الالوية بحاله
 العابد ان يلاحظ المعبود
 او لا ولا شك ان الصلوة
 على النبي عليه السلام
 عبادة لله تعالى
 فالمسند لا شتمه على الله
 تمام يستحق التقديم
 وانت تعلم انه يمكن
 ان يقال ايضا ان الصلوة
 كالنسبة بين المصلّي
 والمصلى عليه فيأخر
 عنهما كما لا يخفى قوله
 ولعله دافاه وقوي
 جواب عنه بانه يجوز
 اما عدله بالطريق
 الشهر اشارة الى ان
 الصلوة على النبي
 عليه السلام متضمنة
 للصلوة على اله
 واصحابه بل على
 جميع المؤمنين
 لانه رحمة

فيلزم ان يكون النظر الى الله تعالى اشارة الى التعظيم والشرف بالنظر الى الله تعالى لا شتمه المسند ههنا ايضا عليه تمام ويجتمل ان يكون اشارة ايضا الى خلاصة قوله اللائق بحاله الحامد ان يلاحظ الحمد او لا يعني ان اللائق بحاله المصلّي ان يلاحظ المصلّي عليه او لا فالمسند لكونه مثملا على النبي عليه السلام يستحق التقديم ولك ان تقول خلاصة ذلك ان الالوية بحاله العابد ان يلاحظ المعبود او لا ولا شك ان الصلوة على النبي عليه السلام عبادة لله تعالى فالمسند لا شتمه على الله تمام يستحق التقديم وانت تعلم انه يمكن ان يقال ايضا ان الصلوة كالنسبة بين المصلّي والمصلى عليه فيأخر عنهما كما لا يخفى قوله ولعله دافاه وقوي جواب عنه بانه يجوز اما عدله بالطريق الشهر اشارة الى ان الصلوة على النبي عليه السلام متضمنة للصلوة على اله واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحمة

الحیات و مناقب
من الخطیب حماد
المرادی و غیره
و در این کتاب
تألیف خطیب
الکلیلی و مناقب
الکلیلی و مناقب
الکلیلی و مناقب

من العلوم في كلام الشيخ هو العلوم
 الحكيمية وايضا علمات العلوم اجزاء العلوم
 وقعت بحسب الظاهر لمات ولا يخفى ان كلام
 المصنف هنا ليس من اجزاء الفقه لكنه شرطية
 واجزاء الفقه لكنه جمليات بل هو اشارة الى
 جملة هي جزء الفقه لكن المناسب على تقدير
 ان يعمد على الكلية ليقول موافقا لما هو المقصود
 هنا وللعلوم الحكيمية **قول** منك قد يقال لا فائدة
 الى هذا التقييد لان الواجب على الخصم في مقابلة
 الناقل هو طلب الصحة مطلقا سواء كان
 يرجعه بنفسه الى ما ينقل عنه او يطلب بيان
 الصحة من الناقل وكذا الكلام في قوله والدليل
 والظاهر ان المناظرة ان عرفت بموافقت الكلام
 من الجانبين اظهر التصواب كما هو الغرض
 على ما حققه بعض المحققين فالتقييد به ان
 وان عرفت بالنظر بالبصيرة من الجانبين
 في النسبة بين الشيء اظهر التصواب
 كما هو المشهور فالتقييد ليس على ما ينبغي و
 ذلك لان المقصود هنا بيان طرق المناظرة

ولا يخفى أن طلب العلم صحة النقل بنفسه وأن كان
من طرق المناظرة بالمعنى الثاني لكنه ليس منها
بالمعنى الأول إذ لا مدافعة في الكلام في تلك
الصورة لكن يريد عدم التقييد قوله فيطلب
الصحة دون أن يقول فيطلب التصحيح أو بيان
الصحة **قوله** أن لم يكن معلومة فيه أنه أراد
من العلم مطلق التصديق فلا يخفى أن الصحة
لو كانت معلومة فطلبها لا يليق بحال المناظرة
من حيث هو مناظر لجواز أن يتحقق العلم بها
ظنياً والمطابقين أو ليس يطلبها غير
لا يبق بحال المناظر وإن أراد التصديق
اليقيني فالالتقييد قاصر لأنه قد يتحقق الطلب
غير لا يبق مع اشتداد العلم اليقيني أيضاً
كما إذا كانت الصحة معلومة بالعلم الظني
والمطلوب أيضاً ظني اللهم إلا أن يراد
العلم المناسب للمطلوب سواء كان يقينياً
أو تقليدياً أو ظنياً **قوله** لا يليق أنه إنما قال
لا يليق ولم يقل لا يمتح لجواز أن يطلب الصحة
المعلومة للاستحسان الموقن اظهر الصواب

الضوابط وهذا لا يستلزم تعدد علم الغائية لكنه
 يتطلب يستفاد من المناظرة وايضا يجوز ان يكون
 طلب الصحة المعلومة لتحصيل العلم بها بطريق متعده
 وهذا ايضا لا ينافي في فرض اظهار الضوابط لكنه
 غير مناسب في مقام المناظرة وفيه نظر فانظر
 وههنا دفعه وهي ان هذا الدليل انما يقتضي
 التيقيد المذكور اذا كان المراد بطلب الصحة
 على الوجه اللاتيق واما اذا كان المراد بطلب الصحة
 الموافقة للمناظرة سواء كان على وجه اللاتيق او لا
 فلا يقتضي التيقيد فان قلت لان المراد ان الصحة هي
 كانت معلومة للطالب لم يكن طلبها لايقا جالا
 المناظر لجواز ان يقع الصحة معلومة له لكن
 لم يكن له علم بالعلم قلنا المراد بكونها معلومة
 للطالب كونه معلومة له في اعتقاده سواء
 كان معلومة له في نفسه الامروا او لا على ان طلب
 طلب الصحة المعلومة في نفسه الامر غير لا
 يق وان لم يكن له علم بالعلم لان اللاتيق
 ان يقع الطلب في المناظرة بعد التوجه
 والالتفات الى الوجوه فاعلم بالعلم بعد

الفائية اما يستلزم توارده العلتيين المستقلين
 على معلوله واحد شحقي اذا لم يكن مدخلية
 المعللة الفائية في المعلوله الاستحباب ان عللة
 غائية وهو منفع لجواز ان يكون العللة الفائية
 شرطيا ايضا مثلا واما يلزم توارده العلتيين
 المستقلين المتقاربتين باعتبار على معلوله
 واحد شحقي وهو ليس بحال والمحال توارده
 العلتيين المستقلين المتقاربتين بالذات
 عليه وهو غير لازم وكان في بعض عبارة
 الحاشية اشارة الى ما ذكرنا فلقد بر **قوله**
 او مدعيها او الظاهر ان يقوله بالروايات
 انه اختار كلمة او للاشارة الى منع الجمع بين
 مقدمتي التصلبتين المذكورتين وما يتبعهم
 من انهما للانفصال بين هاتين التصلبتين
 ليس بشئ يجب الظن كالايجب وانت تعلم
 ان تميز المدعي عن نصب نفسه لا يثبت الحكم
 اه فيه ساحة والظن يقال من نصب نفسه
 ببيان الحكم اما بالدليل ان كان نظريا او بال
 النسبة ان كان ضروريا خفيا واما ما يقال

من ان الظن فيه بمن يفيد مطابقة النسبة
للواقع سواء كان الحكم بديها ظاهرا او بديها
خفيا او نظرا فيفه نظر لان التبادر من المدعى
ما يفيد الحكم المحتاج الى الدليل او التنبيه
وهذا القدر كاف في تخصيص التفسير على
ان التعيين يستلزم كونه المدعى اعم من
الناقل وهو لا يحسم التقابل بينهما **قول**
فالدليل لا يحتل في وهك ان قوله او
مدعيه فالدليل في قيل العطف على مع
عاملي مختلفين والمقدم غير مجرور
لان قوله فالدليل يتقدم في طلب الدليل
كما اشار اليه وح ليس هناعطف الشئ
على الشئ بل عطف جملة على جملة يؤ
يده كلمة الفاء في قوله فالدليل لانها فاء
الجزاء فلو كان الجزاء الدليل مطوقا على
الصحة في قوله في طلب الصحة لم يحتج الى
هذه الفاكهة اذ يكفي الفاء الجزائية
التي وقعت في قوله في طلب على مالا
يحتج **قول** فلا يطلب الدليل اه اي فلا

اي فلا يليق ان يطلب الدليل كما يدل عليه قوله
 ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضا مثل ما مر انفا و
 جه ذلك اما على تقدير الاول اعني كونه المط
 بديهيًا بالنسبة الى الطالب باعتقاده فهو ان
 المناظر من حيث هو مناظر لا يليق ان يطلب
 الدليل على ما لا يترتب على الدليل بالنسبة
 اليه واما على تقدير الثاني اعني كونه المط
 نظر يا معلوما فكذلك مع انه على هذا لا يليق
 المطالبة فيه من المناظر من حيث هو مناظر
 اصلا وعلى تقدير يجري فيه مثل ما ذكرنا
 سابقا فنذكر قوله هو المركب هذا التوفيق
 على راي المنطقيين واما على راي الاصوليين
 فهو ما يمكن التوصل به بجميع النظر فيه الى
 خبري كما ذكره في الحاشية وفيه نظر لان الشهور
 ان الدليل عند الاصوليين لا يكون الا خبرا كالعرف والاعمال
 بالنسبة الى وجود الصانع لكن التحقيق ان الدليل
 عندهم ينقسم الى المفرد والمركب من المقدمات
 المتفرقة والمقدمات المرتبة المعروضة
 للمهيئة بخلاف الذي عند المنطقيين فانه

ومن المتحقق وانما على المنطقيين والاصوليين
 في العلم على اخر ما على بعض المناظر من حيث هو
 من قضايا على سلك من غيرها او ادراجها قول ارسطو الدليل
 اعني القياسي فكل

المقدمات المرتبة المأخوذة مع الهيئة والتعريف
المذكور وان أمكن تطبيقه على القول المشهور
بان يراد من النظر فيه النظر في احواله لكن لا
لا ينطبق على التحقيق كما لا يخفى ويمكن التوجيه
بان يراد من النظر فيه النظر في نفسه او في
احواله بان يكون متعلقا باحدهما والنظر
لا يتعلق بنفس الدليل المنطقي ولا باحواله
بل بحجته الذي هو ذات المقدمات
المعرضة للهيئة ولك ان قوله المراد بالا
لا مكان الا مكان الخاص بالنظر الى ما وقع
فيه صحيح النظر اي ما لا يكون التوصل
بصحيح النظر فيه الى المطر وحده ولا عدم
ضروريته له والدليل المنطقي لاشتماله على
الهيئة يستلزم التوصل الى المطر خبري
فيكون التوصل فيه ضروريا **قوله** قضيتين
انما انقضيتين على قضايهما مع انهما قسمان
القياس الى البسيط والمركب وذكر وان
تعريفه قضايهما مع ما فوق الواحد
ليتناول القسيمي اشارة الى ان التحقيق

الى ان التحقيق ان الدليل في الحقيقة لا يتركب
الامر قضيتين وقيم القياس الى البسيط و
والركب انما هو يجب الظ ولذا قالوا ان

القياس المركب في الحقيقة اقسطه هذا الحق
ما ذكره في الحاشية فليأمل **قوله** اول قول وجه
الاولوية على ما اشار اليه في الحاشيتين ههنا ان

التعريف المشهور بحسب الظ يستقضى طردا با
المعارف بالنسبة الى معرفة او بالزومات
بالنسبة الى لوازمها البينة وعكس بالادلة
الغير البينة الانتاج وبالدليل الفاسد
الصورة سواء كان على نعيم الصحة او على قصد
التغليب بخلاف التعريف الاول ويمكن ان
يجاب عن الاستقاض طردا بان المراد بكلمة
ما هو المفهوم التصديقي والمراد بالعلم
هو التصديق لكن كل واحد منهما بخلاف
الظ وفيه ان المقام قرينة واضحة على
احد هذين التخصيصين على ان النقص
باللزومات يندفع بوجهين آخرين
احدهما ان المراد بالزوم الزوم بطريق

وهو عندني

عندني مرفوع

النظر ولا نظر فيها والثاني ان كلمة من
 علم العلية وهي ليست عللا للارادتها والحكم
 بان اعتبار النظر والعلية خلاف الظاهر نظر
 وعن الاستقاض عكسا بان المراد بالزوم الزوم
 في الجملة او المراد بالزوم العلم بشئ اخر من العلم
 به لزوم العلم بشئ اخر من العلم به فقط او مع
 انظام امر اخر في يدفع النقص بالادلة الغير
 البينة الانتاج والمراد بالزوم اعم من ان
 يكون بحسب نفس الامر او بحسب المستدل ظاهرا
 في يدفع النقص بالدليل القاسد الصادرة
 الا انه كل ذلك تكلف وتمسك على انه يتجه
 على العجبة الثانية لدفع الاستقاض بالادلة الغير
 البينة الانتاج انه يستلزم استقاض
 التعريف المشهور طر والصدقة هو الدليل
 كما لا يخفى وانت خير بان يرد ايضا على التعريف
 المشهور ظاهرا انه يدخل فيه غير المهملات
 المنهات مطلقا وكذا المقدمات التي
 ستلزم المطر بطريق الحديث والمقدمة
 الضمنية لقضاياها قاسا راعها وايضا

الاول
 علم التعريف

وايضا يخرج عنه ادلة البينة الافتتاح اذ
 لا يستلزم شئ العلم بالنتيجة لجواز ان
 يكون النتيجة معاومة بدليل اخر الا ان
 يحمل العلم بشئ آخر على الالتفات اليه لكنه
 خلاف الظاهر واعلم ان اولوية هذا التعريف من
 التعريف المشهور انما ثبت بما ذكره من ا
 النقوض اذ لم يرد مثل هذه النقوض عليه
 دون المشهور وهو م لم يرد عليه ظاهرا
 انه يصدق على المركب من القضيتين المتضمنين
 على التصديق بفايدة ما وعلى التصديق من
 سببه المبادىء للمط لتحصي الكسب المؤدى
 الى جهوله تصويري او تصديقي ولا يصدق
 على القياسات الشعرية اذ ليس تركيب للتأوى
 الى جهول حقيقة ولا يرد شئ من ذلك
 على التعريف المشهور وغايرد على كلا التعريفين
 انها يصدقان على ما بعد الاوليل الاول من
 الادلة المذكورة معا على مط واحد والقول
 بانه يستلزم العلم بالمط بوجه اخر وهو
 جهول نظري بذلك الوجه او اطلاق

الدليل على سبيل التشبيه غير ظ قول ولا يمنع
النقل يحتمل ان يكون المراد بالمنع ههنا معناه
الحقيقي في يقع المجاز في قوله الأجازا عبارة
عن المجاز في النسبة اعني نسبة المنع الى النقل
والمدعى فقولك هذا النقل ممنوع وهذا المدعى
هـ ممنوع معناه ان دليله ثم وكذلك يحتمل
ان يراد من المنع نسبة معناه الحقيقي ومن
المجاز المجاز في النسبة ويجوز ان يكون المراد
استعمال لفظ المنع في يكون المجاز بمعنى المجاز
في الطرف اعني لفظ المنع بمعنى قولك هذا
النقل وهذا المدعى ثم انه مطلوب البيان
مثلا والنظر من كلام الشئ المحقق فيما بعد
انه محل عبارة المص على المعنى لما خبر مع ان المعنى
الاول اظهر ولذلك لا يمنع النقل
باعتبار دليله ليس على ما ينبغي لان اشياء
اثبات النقل بالتصحيح ولا دليل فيه بحسب
الظ غائبا على ان انطباق الدليل المذكور
على المعنى الاول ظ البطلان ولو حمل المنع
على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز اعم من

من ان يكون في النسبة او في الطرف يشتمل
 الوجهين لكان اولى ثم الظان المراد من
 النقل معناه المصدري لا المنقول لان
 المنقول لا يتعلق به المؤخذة والمنع لا
 حقيقة ولا حجاز الا باعتبار النقل بالمعنى
 المصدري كما حققته المحقق ههنا وقد
 سبق في كلامه اشارة اليه فعلى هذا جعل
 النقل بمعنى المنقول كما اختاره في الحاشية
 ليس على ما ينبغي نعم قيد الحشية معتبر على
 هذا التقدير ايضا لان نفس النقل قد
 يكون مقدمة الدليل فيمنع حقيقة هذه
 الحجة لان حيث انه نقل وكفاية ويؤيده
 كلامه في الاداب المسعودي فارجع
 اليه بالتأمل الصادق **قوله** طلب الدليل
 اه الظان المراد هو الطلب من المستدل
 ويحتمل ان يراد الطلب مطلقا سواء كان
 مع المستدل او نفسه على قياس ما مر
 لكنه خلاف العرف والمراد من المقدمة
 اما المقدمة المعينة كما يتبادر منها هو الشهير فيما

فيما بينهم ولما اعم من ان يكون معينة او غير
معينة بناد على ان المطالبة على مقدمة غير
معينة والدليل نافعة لا مانع اعتبارها
في قانون المناظرة ويحيى لهذا اشارة ايضا
ثم الظان يقول على المقدمة لان اضافتها الى
ضوء الدليل يستلزم ملئها بتجربتها
الدليل المقترن في فهمها وايضا اعتبار
التجربة في نسبة النفع الى الدليل كما يحيى
في عبارة ذلك ان تقول لو كان النفع ما ذكره
يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته الا حجازا قد
قول ظاهر العبارة هذا اشارة انه يمكن توجيه
العبارة بطريق الاستخدام وبارجاء الضير
الى المدعى او الى الدليل المذكور سابقا لكنه
الكل خلاف الظاهر كما اشار اليه في الحاشيتين ههنا
ولا يحجج عليك انه يتجه على التوجيه الاخير انه ليس
النفع طلب لدليل على مقدمة الدليل المطعون
المدعى على دعواه بل طلب لدليل على مقدمة
الدليل مطلقا سواء كان مطلوب المدعى
اولا فلا بد من ارتكاب طريق الاستخدام

الاستخدام على هذا التقدير أيضا غير ط
 ههنا على ما هو المشهور في تفسيره وكان في قوله
 بطريق الاستخدام إشارة الإهذاب أيضا وجعل
 الحاشيتين حاشية واحدة لكان أو لا وإنما قال
 توهم لأن ظاهر صارف عن ظاهر المقال عما قيل
 إشارة إلى الاختلاف الواقع في بيان المراد ههنا
 كما أشار إليه في الحاشية أو لإضعف القول كما
 سيجي **قول** ما يتوقف عليه أنه صادق على
 نفس الدليل مع أنه ليس بمقدمة قطعا ويكون
 دفعه بأن المراد بالتوقف عليه التوقف على صحة
 2 لا يصدق التعريف على نفس الدليل و
 اللازم توقف صحة الدليل على نفسها ولك أن
 تقول — كأنه ما عبارة عن الحقيقة والدليل
 ليس بقضية وفيه ما فيه ولغاية أن يقول إن كان
 كأنه ما عبارة عن القضية يلزم أن لا يصدق
 التعريف على شوايط الأدلة كإيجاب الضمري
 وكلية الكبرى مع أنها مقدمات بالمعنى المق
 ههنا على ما يدل عليه كلام السيد السند
 في فوائده وإن كان عبارة عن مطلق

الشيء يلزم ان يصدق التعريف على نفس
المستدل وعلمه وغيرهما المعلوم منها
ليست مقدمات كما لا يخفى على المصنف لا يقال
المراد بالتوقف التوقف بلا واسطة والتوقف
في تلك الصورة ليس كذلك لانا نقول لا يصدق
التعريف على اجزاء الدليل صورة ضرورة ان
توقف صحة الدليل عليها بواسطة نفس
الامر الدليل ثم يقال هذا التعريف يستدعي
ان يكون اثبات توقف صحة الدليل على ما يمنع
واجبا على المانع حتى يمكن منع مسموعا واثبات
التوقف في اجاب الصغرى وكلية الكبرى
شكل جدا فيلزم ان لا يتم في كثير من المواضع
التي لا يشترط في انه يتم المنع فيها وايضا لا شك
ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من
غير توقف نافع موجه ايضا فلو كان المنع
طلب الدليل على مقدمة الدليل بالمنع المذكور
ليرو ذلك على حصر وظيفة السائل بعد الا
ستدلاله في المنع والنقض والمعارضة
قالا ولا ان يفرض المقدمة بما يستلزم صحة

صحة الدليل سواء كان موقفا عليه أولا وعلى
 ان يجاب عن الاول بان المانع من حيث انه مانع لا
 يجب عليه اثبات شيء بل يكفي مجرد الاحتمال سواء كان
 المعتبر فيما يمنع هو الوقف او اللزوم على انه
 يجوز ان لا يكون المنع سموعا الا فيما قالوا بالق
 قف فيه كترابط ايصال الادلة بناء على ثبوت
 الوقف التزاما ولانهم وقوع المنع المسموع
 في غير ذلك من اللزوم الا باعتبار رجوعه
 الى منع شيء مما يتوقف عليه وعمما الثاني بان منع
 التبرر الموقوف عليه مجرد احتمال عقلي لا دليل
 على وقوعه والخط المفكوك استغناء فلا يقد
 فيه ذلك الاتصال وقد اجيب عنهما بان كانه
 ما عبارة عن القضية والمراد بصحة الدليل
 التصديق بصحة وبالوقف الترتيب فح
 صل التعريف ان المقدمة قضية يترتب عليها
 التصديق بصحة الدليل وهي يدخل فيه
 القضايا المأخوذة من اللزوم مطلقا
 وفيه انه مع كونه خلاف ما يتبادر من التعريف
 جدا يقتضي ان لا يكون نفس الترابط

الشبهة في الادلة متقدمة وفيه بعد لا يخفى **قوله**
ان لم يذكره تلخيص الكلام في هذا المقام ان
يقول المنقول من حيث هو منقول
ان لم يكن دليلا فظاهرا لا يتوجه اليه المنع
وان كان دليلا فانما هو على سبيل الكفاية
والناقل غير ملزم بصحة فلا يتعلق به المؤخذة
ومن يعلم ضعف ما ذكره من الدليل من وجوه
فما لم تعرف **قوله** بل هذا وجه الترتيب ان
الدليل الاول انما يدل على ان المنقول من حيث
هو منقول لا يتوجه اليه المؤخذة النافعة و
المنع المعتمد به حقيقة لانه لا يتوجه اليه المؤخذة
والمنع الحقيقي اصلا جازا ان يواخذ على المحكي
الصرف لكنه غير نافع في مقام المناظرة لانه
لا يضر الحاك وهذا الدليل يدل على انه لا يتوجه
الى المنقول المنع الحقيقي اصلا والاول ان يتوجه
بل الدليل المنقول من حيث هو منقول ليس
بدليل اصلا حتى يمنع معا جارا على مقتضى
عرفهم واما انه ليس بدليل بالنسبة الى الناقل
من انه ناقل فلا يجد في فعا اذا المقبر من مفهوم

من مفهوم المنع ان يكون متعلق المنع مقدمة
 بحسب نفس الامر بالنسبة الى الشخص قائل
 جدا **قول** والناقل ان التزام اه الفرض من هذا
 الكلام وجه اعتبار قيد الحقيقة في النقل وانت
 خير بان قوله او اقام دليلا له مما لا ملامة له
 وما قوله يقوم عليه ما يتوجه عليه فنفسه يتوجه
 على هذا الدليل الخاص الذي ليس فيه شائبة من
 نقل او يتوجه على هذا المقتضى الناقل ما يتوجه
 على المستدل **قول** انما يدل الظان يقول
 انما يتم كالا يخفى والحاصل ان دليل المصان محله
 على ان حقيقة المنع هو المنع المذكور فقط
 فهو من وجهين وان محله ما هو اعم
 من ذلك فلا يتم التعريب من وجه وانت
 تعلم ان هذا انما يتوجه بوجه اذا كان المنع في قوله
 لا يمنع استعمال لفظ او نسبة معناه الحقيقة
 واما اذا كان بمعناه الحقيقة كما هو المتبادر
 فلا انى تدعى ما فيه ويصح على كل تقدير ان
 ما ذكره انما يدل على النقل والمرد على لا يمنع
 حقيقة واما على انها لا يمنع ان مجازا فلا

من وجهين او يمنع من وجه ولا يتم
 التعريب

متعلقه دليلي منع مصحح في اعم اوزره حمل الملك له في
 اشمال ثلثة تقديرية كلتي اوزره متجه اولور

منقطع
بدر الدويح

ولو سلم فلا يدل على حصر المنع في الجواز لجواز

الكناية ويمكن الجواب عن الاول بان المقصود

بالبيان هو الجزء السليم من المدعى لا الجزء

الشك في كونه يتيئا غنيا عن البيان وبان في دفعي منه اولاه جوار
الدليل مقدمة مطوية لم يذكروا لظهورها وهي وبرمته مكررة

ان للمنع معان جازية مناسبة للنقل والمدعى

كطلب الصحة وطلب الدليل وغيره الثاني

بان الحصر اضافي الى الجواز فيما يعم الكناية

والجواز قول وايضا لا يدل اه الظاهر اعراض

اخر كونه لا ورويه اذ لا حاجة في كلام المص

الى تعيين معنى الجواز وايضا قوله والظمن

العبارة اه المنع لجواز ان يكون منع النقل

بمعنى طلب التصحيح ومنع المدعى بمعنى طلب

الدليل عليه المراد بالطلب الذي جعله مشتركا

بني المعين طلب البيان لا مطلق الطلب

ضرورة ان النقل والمدعى مطلوبان لبيان

لا مطلق الطلب وفي قوله بمعنى طلب تصحيح

وقوله بمعنى طلب الدليل عليه ما يحتمل لا يخفى ومنع المدعى

قوله احدهما اعم اه هو السؤال والدفع

منع جازية مفسر
الظن في مفسر

مقتضاه دليل
منع جازية او زينة
دلالة استوفى كفى

الجازية

هذا

ان شاء الله تعالى

ان للمنع الجازي
معناه واحد

والكلام في كلامه في ذلك وما قبله من المنع
 والاعتراض في كلامه في ذلك وما قبله من المنع

والدفع في شبهة القول الدليل سواء كان
 بطريق المطالبة او الابطال ولا شك ان هذا
 المنع مخمّر في الاقسام الثلاثة ولا يتعلق با
 النقل والمدعى حقيقة فاستعمال اللفظ المنع
 فيها باعتبار هذا المنع ايضا لا يكون الا بطريق
 الجواز هذا هو التقدير المناسب لما اختاره في
 تقدير كلام المص على معناه الحقيقي واعتبر الجواز
 في النسبة دون الطرف ففي كلامه نوع اضطراب
 على ان فيه ما عرفت سابقا فتأمل **قوله**
 في التخصيص ان كل واحد اه يقال وجه التخصيص
 ان كل واحد من نفس النقل والمدعى وتعارف
 ضرها مجازا قليل نادرا بخلاف منعهما مجازا
 فانه كثير شائع فلهذا تعرض به دون اخويه
قوله اذا عرفت اه اشارة الى ان كلمة الغلظ
 في قوله فاذا اشتغلت فصيحة وفيه ان اللفظ
 امر عاطفة على قوله فالدليل لا فائدة الترتيب
 بين المنع الثلاثة وطلب الدليل فلا يحتاج
 الى تقدير كونها فصيحة لوجه التخصيص الترتيب
 المحذوف بمنع المدعى بل الاول ان يقتدر

انقضى والمنافضة والمعارضة

20

والكلام فيه لا الكلام في ذلك وما قبله من المنع
 فيدل على انه حل المنع في الكلام المص

على تقدير

اذا عرفت ان النقل والمدعى لا يمنعان الا مجازا
او اذا عرفت معنى المنع او اذا عرفت انك ان كنت
ناقد وتطلب الصحة وان كنت مدعيًا يطلب
الدليل او اذا عرفت جميع ذلك فاعرف **قوله**
منع اه لا يخفى ان ورود المنع انما هو على تقدير
ان يكون بعض مقدمات الدليل نظريًا غير
معلوم ادلوا كانت المقدمة مات باسرها
بدجيته او نظرية معلومة له فلا يليق منها
وطلب الدليل عليها على قياس مامر وانما ترك
التقدير ههنا اما اعتمادا على المقايسة الى ما
سبق او اختارها كلمة اذا ههنا بخلاف
ما سبق بينها على مجاز الوجهين وكذا **قوله**
الكلام في قوله نقض وعوض عن برزخ المانع
اه فيه انه لا حاجة الى لام الفرض في قوله
لتفوية النوع منعه عنه بل هو مفيد للتفويت
لان لا يصدق مع عند اصلا ضرورة ان
عرض المانع مذكور السند تفوية النوع يجب
نفس الامر لا يبرز المانع الا ان عرض قد
يطابق الواقع وقد لا يطابق على قياس

على قياس سائر الأغراض نعم لو قيل ما يتقوى
المنع برغم المانع لم يرد عليه شيء ولك
أن تقول أن اللام لأم العاقبة يرجع
إلى هذه العبارة لا لأم الفرض لكنه خلاف
الظن وكان لذلك قال على ما قيل مع أن ذلك
قائله المحقق الشريف كما صرح به في الحاشية
قوله منع بعض مقدمات الدليل اه فيه أن هذا
المنع بالمعنى الأعم أي هو رد بعض مقدمات
الدليل أو كلها على سبيل التفصيل لا بمعنى
الانحصر لأنه نفس المرفوع وعلى هذا
يصدق التعريف على الفص إلا أن يقيد
المنع بكونه موقفاً والفص غير موجه
عند المحققين أو يحمل المنع بكونه على
المطالبة بخارج الفص استدلالاً لا
مطالبة بكونه لا يلازم قوله لا منع الدليل
اه كما لا يخفى قوله فهو نقض إجمالي لا مناقضة
اه وذلك لأن النقص الإجمالي في التخصيص
دعوى فساد الدليل مع شاهد يرد
على ذلك مطلقاً والشاهد ما يدل

على فساد الدليل كما مرّ في الحاشية وهذا نعم
ان يكون تخلف المدعى الدليل او غير ذلك واما
ما يدل عليه ظاهر كلامه فيما بعد من انه لا بد
في النقض الاجمالي من شاهد خاص وهذا التخلف
في غير مرضى على ما سيأتي فاندفعت المناقشة
التي ذكرنا في الحاشية الاخرى لكونها مبسطة
على تخصيص الشاهد في النقض الاجمالي بالتخلف
نعم يتجه ان منع الدليل هنا انعم من ان يكون
بطريق المطالبة او الابطال والنقض
الاجمالي لا يكون الا بالابطال وجوابه
ان المراد من الشاهد هو الشاهد من حيث
انه شاهد او الشاهد ما يدل على فساد
الدليل من حيث هو كذلك ليمتاز عن
السند مطلقا وعلى التقديرين يخص
منع الدليل بمقارنة الشاهد بصورة
الابطال لان المطالبة لا يقارن الشاهد
بهذه المعنى بل بما يقارن السند من حيث
انه سند فثبت ان منع الدليل اذا كان
مقارنا للشاهد لا يكون الانقضا اجماليا

اجماليا **قوله** فليما ذكره يجب صرفه عبارة
المصراه فيه ان منع قولهم منع بعض مقدمات
الدليل بالمنع الاعم كما عرفت ولا يلزم من
تعلق المنع بالمنع الاعم الذي هو جزء من
المنع بالمعنى الاخرى مقدمته تعلق المنع الاخر
بها بل لفظ ان يعلق المنع بالمعنى الاخر
بالدليل فانه لا نلما اعتبر مقدمته الدليل
في مفهوم المنع بهذا المعنى كان تعلقه
بكل واحد من الدليل ومقدمته على تجريده
عنه ولا شك ان التجريد على تقدير تعلقه
بالدليل اقل واظهر منه يعلم ضعف قوله
ويؤيده ما ذكره سابقا **قوله** فثابت
بانكم تجوزونه اه يعنى اننا لانم ان منع الدليل
اذا لم يكن مقارنا بشاهد كاذب مكابرة
غير مسموعة اصلا لانكم تجوزونه منع
مقدمة معينة فالدليل بلا شاهد ولا
تعدونه مكابرة اذا كان بطريق المكابرة
المطالبة سواء كان مع السند او عاريا
عنه فليلا يجوز ان لا يكون منع الدليل

بل شاهد مكابرة غير مسموعة اذا كان
بطريق المطالبة فان منع الدليل ههنا اعم
من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال
على ما يقتضيه سياق كلامهم على انه لو حمل منع
الدليل في كلامهم على ابطال الدليل لم يتم
التقريب لانه لا يلزم من بطلان كونه المناقضة
ابطال الدليل كونها منع بعض مقدمات
الدليل او كلها على سبيل التعيين وهو المطلوب
لجواز ان يكون المناقضة منع الدليل بمعنى
المطالبة عليه فظهر ضعف ما يقال من ان
منع مقدمة الدليل الذي هو المناقضة
بمعنى طلب الدليل عليها من الجبلي ان
الطالب لا يحتاج الى شاهد ومنع الدليل
الذي هو انتقص الابطال الى بمعنى ابطاله
ولا شك ان ابطال الشيء دعوى لا بدله
من بيينة تدل عليه وهي الشاهد فظهر
الفرق بينهما انتهى كلامه على ان عبارة
الشارح الحق لا تدل على ان الفرق بل
على خلافه حيث قال تأمل حتى يظهر لك

لك الفرق فتأمل وأما يقال نعم يجوز ان يكون
 عدم صحة الدليل يجمع مقدما بهما اوليا
 ولا يحتاج الى شاهد فلا يكون منع الدليل
 بلا شاهد عما اطلاقه بكارة والقول بان
 بداهة العقل داخل في الشاهد تعسف
 يستلزم ان يكون المنع المتوجه بديهية
 منعاً مجرداً وان لا يكون الشاهد متحصلاً
 في تخلف الحكم عن الدليل واستلزامه فساد
 اخرج ان الظاهر من تحقيقاتهم الانحصار
 فيما فيه نظر بان الشاهد عندهم ما يدل
 عما فاد الدليل كما سبق ولا شك ان بديهة
 فساد الدليل تأيد عما فاده بلا تعسف
 والسند عندهم ما يذكرون لتقوية المنع
 فلا يكون البديهة سندا الا اذا ذكرت
 عما ان بطلان اللازم مما لا بد من سند
 ولا يخفى ان بديهة فساد الدليل راجعة
 الى استلزام خلاف ما يحكم به بديهة
 العقل عما ان المحصر المذكور استقر في
 لا بد في نفسه من تحقيق مادة النقص

حقيقة فلا يلزم من كونها
 شاهدا كونها سندا حتى يلزم
 ان لا يكون المنع الموجه به بديهة
 منعاً مجرداً صحيحاً

وتحقق مادة المفروضة غير معلوم فلا اشكال
قوله ربما يجد نفسه اه فيه ان الناظر في
 مقدمات الدليل قد يكون مترددا في مجموعها
 من حيث هو مجموع من غير تردد في واحد
 منها على التبيين على قياس الحكم بالفساد
 فالنقسم غير حاصر ويمكن دفعه بان الحصر
 استقر في وتحقق الصورة المذكورة غير
 معلوم ولو سلم فلا شك في فدره وقوعها
 والمراد من النظر في مقدمات الدليل هو
 النظر الكثير عما انه لا تقسيم هنا بل المق
 اراد بعض الصور الذي شاع وقوعه
 في مقام المناظر كما يشير اليه كلمة رجماع
 ترك اداة الحصر وايضا سبحانه لا تقابل
 بين القسم الاول وبين الشيء من القسمين
 الاخرين وان كان بين الاخرين تقابل
 كما اشار اليه في الحاشية الاخرى ويمكن
 توجيه ذلك بان قيد الوحدة معتبرة
 في القسم والصورة بان اللتان يجتمع
 فيها القسم الاول مع الثاني والثالث من

قد تردد في اريد
 معلوم اوجه

لفتحه في هذا المقام
 فيكون له اوجه ثلاثة
 الاول ان يكون المقسم
 في القسم الاول
 الثاني ان يكون المقسم
 في القسم الثاني
 الثالث ان يكون المقسم
 في القسم الثالث

من قبل اجتماع الاقسام والتقييم اعتباري
 وقيد الحثية معتبر في الاقسام ولا يجوز
 التقابل بينهما لكن يأتى عنهما تقييد القسم
 الثاني من انه اما ناقض لقضا اجمالي او
 تفصيلي عما وقع في بعض النسخ لان النقص
 التفصيلي فيه انما هو باعتبار اجتماعه مع القسم
 الاول واتاما اشار اليه في الحاشية الاولى
 في توجيه ذلك من انه يحمل الكلام على
 المنفصلة المانعة الحلو او يقتصر قيد
 فقط في القضي الاولى حتى يكون
 الصورتان المذكورتان واسطتين
 بينهما وتركتا احالة على المقايضة فنه
 نظر اما اولاهما فلا انه لا انفصال ولا تقسيم
 في ظاهر الكلام ولا حاجة الى اعتبارهما
 واما ثانيا فلان ترك بعض الاقسام في
 التقييم احالة على المقايضة مما لا يجوز
 في المشهور اللهم الا ان يقال المق
 ان الكلام اما محمول على المنفصلة
 المانعة الحلو او على انه لا انفصال ولا تقسيم
 ص

كانت تلك تجميع مع القسم الثاني
 وما ذكره في بيان حكم القسم الثاني

لكن ذكر بعض الصور مع قيد فقط وترك
بعضها حالة الى المقاسية فم في التعبير
عن الصور الثالث بالاقام تاج لا يحق
واما ثالثا فلانه لا حاجة الى اعتبار فقط في
التقييم الثاني بل يكفي اعتباره في القسم
الاول على ان المتبادر منه قيد فقط في
القسم الثاني سلب الاول والثالث معا
كمانه في القسم الاول بمعنى سلب الثاني
والثالث ووج لا يصح في القسم الثاني
النقض الاجمالي مع انه جعل من احكامه
فالاو في عدم عدم اعتبار قيد فقط
في الثاني كالثالث طالبنا قول طالبا
اه لعل هذا مبني على خفاء حاله من الحكم
بفاد اختيار الطريق الا لم
فما اشار اليه في الحاشية ان الحكم لا يلزم
طلب الدليل محل تا مل على ان ذلك
مبني على اعتبار فقط في الثاني كالثالث
القسم الثاني من الاقام المذكورة انفا
وقد عرفت ما فيه قوله اذ الحكم بفاد الجزء

تفسير
في المقاسية
في التعبير
في الصور

الجزء الاول ان يقول اذ فاد الجزء **قول**
 يستلزم فاد الكل ويكن توجيه العبارة
 بان المراد بالجزء الجزء حيث انه جزء ولا شك
 ان الحكم بفاد الجزء مع توجيه يستلزم الحكم
 بفاد الكل كما اشار اليه في الحاشية وفيه ان
 الاستلزام ممنوعة بعد كمال التخصيص وكان
 قوله تدبر في الحاشية اشارة الى هذا **القول** فحج
 يحتل اه الظان الاعتراض على المحصر بطريق
 النقص والاستدلال فحج يكون الجواب بان
 الصورة المذكورة غيب غير مدح و
 القسم كلام الختم على قانون التوجيه
 في دليل المعلق منعاً فرده بان لو تم لدل
 على ان يكون النقص والمعارضة ايضا
 عصباً على ما ينبغي لا ان يقال قرر الاعتراض
 على المحصر بطريق المنع فيكون الجواب استد
 لا قطعاً او قرره بطريق النقص و
 الاستدلال لكن حمل الجواب المذكور
 على المعارضة كما هو ظ عبارة فرده
 بطريق النقص لا بما لا ولو قرر الجواب

بطريق النوع جاز تقرير الرد استدلالا ايضا
بادنا عناية الالة بنحو علم التقدير ما يقال
النقص غير جائز الا عند الضرورة وفي النقص
والمعارضة ضرورة لان السائل ربما لا يعلم خلل
دليل المعلق على سبيل التبيين فيضطر الى النقص
والمعارضة بخلاف الصورة المذكورة لانه لا ضرورة
في اعتبارها الا كان النوع مع السند المأخوذ
من الحكم بفساد المقدمة المعينة وفيه ان هذا
انما يتم اذا لم يعلم الناقض والمعارض خلل
دليل دليل المعلق على سبيل التبيين واما
في غير هذه الصورة كما اذا اجتمع النوع مع
النقص والمعارضة فلا يتم اللزم الا ان يعتبر
اطراد الباب فتدبر ومما يرى علم المحرر
المذكور الدخول في الدليل بان بعض مقدماته
متدرك او يجب اخذ مقدمة اخرى
او هذا الدليل لا يستلزم المدعى والجواب
عنه بان كل ذلك شاقصة متعلقة بالمدعى
الضمنية في الدليل مردود بان كونه تلك
الدعوى مما يتوقف عليه صحة الدليل

الدليل لحل تأمل سما الأخير كما أشار
 إليه في الحاشية وفيه نظر أيضا لأن الظ
 الاعتراض استدلاله والجواب منع فاذكروه
 في رد الجواب كلام على السند بطريق المنع
 اللهم الا ان يقرر الاعتراض سما والجواب
 استدلالا لكن يكون في مقدماتها سما
 منعاً عما ان قوله سما الأخير حل تأمل
 ويمكن الجواب عن اصل الاعتراض بان الدخل
 في الاستلزام مناقضة لان الاستلزام
 ما يتوقف عليه صحة الدليل قطعا الدخول
 الاخران مرجعان الى الدخل في الاستلزام
 اما الثاني فظاهر واما الاول فلان الا
 استلزام المعتبرة في الدليل استلزام
 السبب للنسب كما هو المتبادر والمركب
السبب وغير السبب لا يكون سببا
 بالضرورة واما ما قيل انه من قبيل تعيين
 الطريق وهو خارج عن قانون المناظرة
 فيأباه عنه انه واقع في كلام المحققين
 علمالا يخفى وايضا يمكن الجواب بان كل

واحد منها منع مجازي لدعوى ضمنية لا مدخل
لها في صحة الدليل وان كانت مقارنة له فهو خارجة
عن المقسم ولو كانت ما يتوقف كما لا يخفى
علم ان تلك الدعوى لو لم تكن ما يتوقف عليه
صحة الدليل لكان الدخل فيها خارجا عن المقسم
كما لا يخفى ولو كانت ما يتوقف لكان فيها شاقفة
ولكن ان تحمل الجواب الذي ذكره عما هو المتعبد
وهو لا يتبع ما ذكره في الرد اصلا **قول** ما ويا
للمنع اه المشهور ان مساوات السند
للمنع انما يعتبر بالقياس لا بفيض المقدمة
المتم بالمعنى المشروعة النسبة بين القضايا
وكذا العموم والمخصوص كما اشار اليه في الحاشية
وتما يقال ان المساواة وسائر النسب
بين السند والمنع يعتبر بالقياس لا بقاء
المقدمة المهمة الذي بناء المنع عليه سواء كان
مع نقيض المقدمة المهمة او لا وفيه ان الظاهر
السند من قبيل التصديقات وخفاء
المقدمة المهمة من قبيل التهورات واعتبار
النسبة بينهما ليس عما ينبغي التمسك بالاداة

يرجع فناء المقدمة الى القضية على ما لا يخفى
قول في دفع بالابطال اه هذا بنى على ما
 الشرح ما بينهم من ان منع السند
 ليس بموجه اصلا وابطاله موجه اذا كان
 مساويا لا غير كما اشار اليه في الحاشية و
 قد يقال يرد عليهم انه ينبغي ان يكون منع السند
 المساوي معها ايضا فيما اذا قام المعلق
 دليلا على المقدمة المنة لان السند
 المساوي يكون في معارضا لذلك الدليل
 فيكون دفعه بالمنع او الابطال من حيث
 انه معارض له نافعا كما ان ابطال السند
 المساوي نافع من حيث انه مساو بالمنع و
 بطلانه دليل دال على ثبوت المقدمة المنة
 من حيث انه مستند وفيه نظر لان السند
 المساوي انما اعتبره السائل من حيث انه
 مقول بالمنع وما يكون مساويا له او معارضا
 للدليل ذكره المعلق فامر زائد عما ما اعتبره
 فاعتبار المعلق له لفعلا لا ظاهرا تحت الما
 اذ امت الحاجة اليه ولا شك ان ابطال

ويمكن ان يجاب عنه بان السند المساوي انما
 اعتبره السائل من حيث انه مقول بالمنع وانما
 اعتبره مساويا له فامر زائد على ما اعتبره
 كونه مساويا له فامر زائد على ما اعتبره
 فلا يفيد المنع المبني عليه اذ المنع لا بد
 من ان يتعلق بما اعتبره الخصم من انه اعتبار
 لم يكن مضرا بخلاف الابطال فان الاشياء
 المقدمة المنة لا يجب ان تكون متساوية
 الخصم بل يجوز امتناعه على ابطال مساوي
 السند وجعل الدليل في نفس الامر على ما
 على ما لا يخفى

من ذلك التعليل الى تعليل آخر الى بحث
 اهل فرض من الاعراض ولعل من هذا القبيل الدخ
 في السند بانه لا يصلح للسندية لانه لا يتقوى
 المنع والدخ فيه بانه في حد ذاته غير مستقيم و
 كذا الدخل فيما يذكر لتوضيح السند كما وقع
 في كتب بعض المحققين وحاصله تسليم
 المنع واظهاره فساد ما ذكره دفعاً
 لقوم فاما اشار اليه في الحاشية من ان تلك
 المقدمة المشهورة عند ارباب المناظرة
 يقتضى ان يكون كل واحد من هذه الارجاعات
 الواقعة في كتب بعض المحققين من قبيل ترك
 الواجب محل نظر فانظر **قول** متروكاً بالكلية
 يمكن ترجيه الترك بافيه اشارة الى بعد
 القسم المتروك عن القبول جدامع ان
 حكمه يعلم بما ذكرناه تأمل **قول** وانت خبير
 اه هذا اعتراض على ما سبق انقضاء
 الكلام على السند على سبيل النفي با
 الدليل وبالنسبة انما يفيد اذا كان
 ما ويا بحث يلزم اه وتلحقه ان

قوله يجب يلزم منه دفع المنع ان كانت
اشارة الى ما ذكرناه دليل كونه الكلام على
السند المساوي على سبيل التقييد افر
م لا الساواة من اللزوم وان كان تقييدا
للسند المساوي على اطلاقه مفيدا وهو
خلاف رايهم ويمكن الجواب عنه باختيار كل واحد
من الشقين اما الاول فبان يقال هذا الدليل
بني على ما هو التحقيق من ان الدوام لا ينفك
عن اللزوم على ان مجرد الدوام يكفي في اثبات
الدوام اولنا فنقول دفع احد المسا
ويبي لا ينفك عنه دفع الاخر فدفع السند
المساوي يدل على دفع المنع قطعا فيكون
مقيدا فثبت المدعى بانه تفسير للدليل
واما ما يقال من انه يجوز تحرير الدليل بحيث
يبدفع الاشكال بان يقال المعنى ان دفع
احد المساوي يبي بشروط كونها مساويين
يلتزم دفع المساوي الاخر فثبت ان
على تقدير تمام انما يدل على ان يكون دفع
السند المساوي للمنع بشروط كونه

كونه مساويا مفيدا لا يظهر والظاهر ان دفع السند الى
 المساوي للمنفعة مفيد مطلقا واما الكثرة فلان لا يتم
 ان دفع السند المساوي مطلقا مفيدا عندهم
 ويؤيده ما وقع في كلام الشافعي الفاضل للاداب
 السعدية ^{كان} ابطال السند انما يقيد اذا كان
 للمنفعة فليتاها ويمكن ان يجاب عنه بان السند
 المساوي في عرفهم ما يكون بينه وبين المنفعة تلازم
 وفيه ينطبق الدليل على المسمى بلا خلاف كما اشار
 اليه في الحاشية لكن يريد عليه ان يلزم به علم هذا ان
 يكون السند الذي لا ينفك عن المنفعة ولا المنفعة
 عنه بل يلزم بينهما واسطة بين اقسام التلصص
 السند المساوي والاعم والاخص مع انهم حصروا
 فيها كما اشار اليه في الحاشية الاخرى وفيه ان
 ان اراد حصر السند المطلق في الاقسام
 المذكورة فهو مجاوز ان يقيد السند بما يناسب
 في الواقع وان اراد حصر السند الصحيح
 فيها فالسند الاعم خارج عنه فلا يجوز عدّه من
 الاقسام فالاول ان يعتبر السند الصحيح
 ويخفف الاعم من اليقين على ان الخطر استقراره

وتحقق الواسطة المذكورة غير معلوم وأعلم أن هذا
هو هنا واسطة أخرى لأن الأعم والأخضر اعتبر للزوم
فيما ذكر أحد الجانبين فقط على ما يقتضيه اعتباره في
المساوي فالسند الذي لا يخفى بينه وبين المنعول
وم أصلا لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر واسطة بين
الأقسام المذكورة وإن ابقيا على ما هو المشهور
في تفسيرهما فالسند الذي يكون بينهما وبين
المنعول وم من أحد الجانبين فقط لكن لا ينفك
شيء منهما عن الآخر واسطة بينهما وأيضا لا يخفى
أن دفع كل واحد من الواسطة الأولى والثالثة
مفيد على ما عرفت فلا يصح حصر دفع السند
المساوي بالمعنى المذكور ^{فإن قيل} قيل السند
ما انفكته خلاصته الدليل الدال على كونه
دفع السند المساوي مفيد النظم معارضة
لقوله لا يرد دفع السند إلا إذا كان سببا
ويا باعتبار دليل المطوى ويجوز أن يكون
نقضا إجماليا للدليل المذكور لبيان أن
دفع السند المساوي مفيد وإن يكون
سببا للدليل المذكور بناء على أنهم كونه دليلا

دليل على حمص دفع السند المساوي وهذا هو اللاب
 للباب المذكور كالايجف وعلى كلا التقديرين يمكن
 دفعه بان المراد بالبحر دفع السند حمص دفع
 السند الصحيح فيه والسند الاعيم غير صحيح او المراد
 الحمص الاضافي بناء على عدم الانتفاء الى السند
 الاعيم وبهذا يدفع ما يمكن ان يورد على الحمص
 المذكور انه يجوز ان يكون السند اخص من وجه
 من نقيض المقدمة المنقذة ومساو بالخفايتها
 او اعم مطلقا خفايتها بناء على ان بين نقيض
 المقدمة المنة وخفايتها ما وخصوصا من وجه
 لا شك ان دفع ذلك السند ايضا يدل على
 ثبوت المقدمة المنة كدفع المساو ونقيض
 المقدمة المنة والاعيم مطلقا **قوله** على تقدير
 جواره الظاهر ان الضمير راجع الى السند الاعيم
 وفيما اشار الى منع جعل دفع السند اعيم
 بناء على ضعف التفسير المذكور على ما اشار
 اليه فيما سبق لكن هذا المنع ضعيف جدا
 لان السند قد خسر في الاداب المسعودي
 بما كان المنع بنيا عليه ولا يخفى ان هذا المعنى

ايضا سائل بالاعم علم انه لا بد في الاعتراف من القائل
بالتفسير السابق وهو السيد السند قدس
سرة بل لا يلزم لا يكون موجها اصلا اذا قرر الاعتراف
بطريق المنع **قول** كان جامعا اه ان هذا الكلام
بني على ما سبق تحققة من ان النسبة المقبولة بين
السند والمنع انما هي بالقياس الى تقدير الحق
التم في الحقيقة كما اشار اليه في الحاشية ههنا وذلك
لان النسبة المقبولة في السند لو كانت بالقياس
الى خفاء المقدمة التم لا يلزم ان يكون السند
الاعم جامعا للمقدمة التم ضرورة ان تحقق
معنى المعصوم على هذا انما يقتضيه كونه جامعا
لوضوء المقدمة التم التم وهو لا يستلزم صدق
المقدمة التم كما في اعلاط الحق نعم على تقدير
كون السند جامعا لوضوء المقدمة التم
ايضا يتم الجواب لان ابطاله على هذا التقدير
يضرب المصلح لا يبطل بسببه ومقدمته فلا
يثبت دعواه **قول** فاذا ابطاله على هذا التقدير
يضرب المصلح اه فلا قد يتوهم ان الاولى ان
يقول فاذا ابطاله لا يمكن لانه يلزم ارتفاع

ارتقاء النقيض وهذا ليس بشئ لان ابطال
 الشئ اقامة الدليل على ابطاله وهي لا يستلزم
 البطلان في الواقع لجواز ان يكون الدليل فاسدا
 فابطال السند لا اعم لا يستلزم البطلان ارتقاء
 النقيض في نفس الامر ولو سلم فالبحث في
 المناظرة في الاحكام من حيث انها نافعة او مضرة
 لان حيث انها ممكنة او متعينة كما لا يخفى على انه يجوز
 ان يكون قوله على تقدير جوازه اشارة الى هذا
 اما ما قيل في دفع ذلك من انه يلزم ارتقاء الد
 النقيض لجواز ان يكون السند اعم مطلقا
 من نقيض المقدمة الممة واعلم من وجه من وجهيها
 فليس بشئ ايضا لانه على هذا لا يكون الابطال
 مضرا ايضا كما ذكره في الحاشية الاثنية والمناقشة
 المذكورة الزامية بنيت على كون الابطال مضرا
 قوله فيه ما فيه اشارة اما ذكره في الحاشية من ان
 ذلك ان سلم كون السند اعم مطلقا من نقيض
 الممة ومن غيرهما معا واما على تقدير كونه السند
 اعم مطلقا من نقيض المقدمة الممة ايضا ومن وجه
 من وجهيها فهو غير مسلم وايضا لا يدفع ذلك

ارفع الامكان بان يكون
 الضرر من ابطال السند
 الا اعم وايضا يجوز
 قوله وان سلم في الحاشية
 الاثنية اشارة الى

الجواب النقض بالسند الذي هو اعم من وجه
من نقض المقدمة المنة وما وخفايتها او اعم من خفايتها
على ما سبق الاشارة اليه فهو غير حاكم لمادة الاشكال
وانت تعلم ان قولك انك لم يدل على انه ما اورده الش
نوع الجواب المذكور وقوله على تقدير جواز في
تقدير الجواب يدل على ان الجواب ايضا منع فيلزم
مقابلة المنع بالمنع وما يقال من ان ذكره انما يتجه

او اقتصر السند الاعم من المنع بما كان اعم من نقض المقدمة
المنوعة واما اذا قصر بما كان اعم من خفايتها فلو كان
الاعم من خفايتها لا بد ان يجتمع مع وضوحها من غير مزيل

للفناء وهو لا يقبل السند حتى يكون السند
اعم من وجه فلا بد ان يكون الاعم مطلقا من خفاء
المقدمة المنة اعم مطلقا من وضوحها ايضا فنظور
فيه لان كونه وضوح المقدمة المنة من غير مزيل لفناء
علا لا يقبل التعدد من والسند واضح لا يحتاج
الى مزيل لفناء على ان تقتيد الوضوح بكونه غير
مزيل لفناء غير **قوله** وهم هنا سؤال مشهور
اه قد يقال هذا السؤال انما يرد اذا حمل الله
التحقيق المختلف لللازم غير المعلوم على تخلف
الحكم عن الدليل كما هو المتبادر واما اذا حمل على ما

هو اعم من تخلف الحكم عن الدليل انما يريد السؤالا و
 تخلف اللازم عن المعلوم فلا ورود له لانه اذا
 استلزام الدليل فادلكان لازمه تخلفا عنه
 قطعاً ضرورة ان ذلك الفاد اللازم غير تحقق
 في الواقع ولا يجتنب عليك انه على تقدير حمل التخلف
 على تخلف الحكم عن الدليل انما يريد السؤالا المذكور
 اذا اريد من الحكم الحكم الذي في الدعوى كاهل المتبادر
 واما انما اريد الحكم اللازم للدليل سواء كان حكم
 المدعى او غيره من اللازم ولا ورود له ايضا
قوله اما تخلف الحكم المذكور عنه اه هذا متعلق
 بالقول لا بالقوله اي يكون مشتقاً من القول احد
 الامرين المذكورين سواء احتج الى بيانه او لا
 لتلازم انه يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بديلاً
 اولياً لا يحتاج الى بيان اصلاً لان بديهة عدم
 صحة الدليل في قوة استلزام ما يحكم به بديهة العقل
 على ان تجرد الاحتمال العقلي غير قاطع في التقديرات
 وما في ضمنها من التقسيمات الاستقرائية كما
 وقعت الاشارة اليه سابقاً **قوله** وايضا المعارضة
 ظاهرة في الدليل دون المدعى اه ان المتبادر

من المعارضة بحسب العرف ان يكون متعلقا
 للدليل الذي اقامه المعلق على ما ادعاه الا ترى انه يري
 صف الدليل ان بالتعارض دون الدليل على
 ان المراد بالمعارضة هي مخالفة الجواب على دليل الما
 نعة على ما فسرها بعض المحققين لا ما هو المشهور
 من اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخ
 او لا تربطه بالقول بدليل الخلاف ولا شك ان لقام
 على سبيل الممانعة بدليل الخلاف متعلقة بالدليل
 لا بالدلوله نعم لو ربي الكلام على ما هو المشهور في
 تفسير المعارضة وجعل قوله عود من بعض دفع
 ورد على سبيل الجواب لصح تعلقه بالدلوله ايضا
 كالايجب **قوله** ونقيضه اه هذا مبني على ان المعتبر
 في المعارضة ان يكون دليل المعارضة دال على نقيض
 ما يدل عليه دليل المعلق كما يستفاد من كلام السيد
 السند قدس سره في هذا المقام ويرد عليه كما اشار
 في الحاشية انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على الاخر
 من نقيض ما يدل عليه دليل المعلق او مساويه معا
 لدليل المعلق كالدليل الدال على حدوث العالم
 المتكافئ بالنسبة الى الدليل الدال على قدم

من الكلام فيطلب فيبطل حصص كلام التائل في
 مقابلة المعلن في المنع والنقض والمعارضة
 ويمكن أن يجاب عنه بأن الدليل الدال على الاخص
 من نقيض المدعى وماويه دال على نقيضه قطعاً
 ضرورة استلزام الاخص للاعم واحد المتسا
 وبين للاخر فمجرد ان يكون الدليل معارضا
 لدليل المعلن من حيث انها ان يدله على نقيض
 مدلوله لا مع قطع النظر من هذه الحجة لانها
 المقابلة على سبيل الممانعة ولا مانع الا باعتبار
 التناقض بل هو مع قطع النظر من التناقض
 في مدعى المعلن والنقض حصص الكلام القامح فيه
 في النوع الثلاثة على ما هو لا يخفى واعلم ان العاضل
 الشارح للاداب المعروضة في الخلاف
 المعبر في تعريف المعارضة بطلان التنا في
 وتقريره عبارة المشهور في تقرير المعارضة
 خذوا دليلكم وان دله على ما يختم لكم عندنا ما
 يفتيه فقولوا في الماشية هذا كلامهم اه ليس على
 ينفي قولهم عن دليل المعلن الاول اه المراد اتحاد

الدليل على مادة وصورة لكل لا جميع الوجوه كما هو
المبادر واللام يتصور التعارض بينهما كما اشار اليه
الحاشية بل باعتبار حصص الصورة وبعض المادة
وهو الكبرى في الاقيسة الاقتراعية والمجرد المكرر
بقيته نفيا او اثباتا كما في الاقيسة الانشائية
كما يقال وعلى هذا القياس الكلام في الاستقراء و
التثليل فتأمل **جد أقول** كما في المغالطة اه هي التي
يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء حتى يقع مثل
ان يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما
للمطامان ان يكون موجودا او معدوما او ياما كان
يلزم ثبوت المط لا امتناع تخلف اللازم عنه
المفروض او يقال الشيء الذي يكون عدمه محالا
ووجوده مستلزما للمطامان ان يكون موجودا او
معدوما لا جاز ان يكون معدوما والابتنم الخ
فيكون موجودا فيلزم ثبوت المطلوب بالغير
ذلك وحمله ان يختار كونه معدوما ويصح الملازمة
مستدلا بانها انما يتم اذا كان عدم ذلك الشيء با
بانتفاء ذات مع بقاء تلك الصفة المفروضة في

في نفس الامر وهو لم يوزان ان يكون عدمه بانتفاء ذاته و
 تلك المصنعة فمما كذا في شرح القطاسي **قوله** ولما كان
 السائل اه اشار الى ان الغناء في قوله في الصورة بين
 فصيحة وفيه ان الظاهر انما عطف على قوله منع لا فائدة
 الترتيب بين منع المعلوم والنقض والمعارضة من السائل
 على قياس ما عرفت في قوله فاذا استغفلت به فلا حاجة
 الى التقدير اصل وانت تعلم ان ضرورة المعلوم مانعا
 في صورة النقص والمعارضة انما تصح اذا لم يكن صحته
 ظاهرة عنده فالكلام اما محمول على الاهمال او على
 التقييد في التقدير على قياس ما سبق **قوله** فامر غيري
 معتد به اه اما عقلا فلما اشار اليه في الحاشية من ان
 الدليل الثاني للمعلول يجوز ان يكون اقوى من دليل
 المعارض بوجه من الوجوه ولو لم يجوز ان يكون مجموع
 الدليلين اقوى من دليل واحد وعلى التقديرين
 لا يكون سلب جواز المعارضة على المعارضة مطلقا
 على ما ينبغي لجواز كونه مفيدا في الجملة وهذا التقدير كاف
 في حمل المنع في كلام المصنف على المعنى الاعم واما عقلا
 فلما اشار اليه في الحاشية الاخرى من المعارضة و
 فمما في كلام المحققين فيكون جائزة عندهم

قوله لوافق الوضع الطبع اه التبادر من الطبع
في مثل هذه العبارة بحسب العرف التقديم الطبع
من البين ان النقص ليس مقدما على المناقضة قتال
ولعل المراد بالطبع ههنا الترتيب الذي تقتضيه
بحيث بناء على ان الدليل موصلة قريب الاط
ومقدمة موصلة بعيدة اليه والدخول في المع
القريب اقرب في نظر اهل المناظرة الى ما هو المق
اعني ما يدعيه الخصم وفيه نظر اما اولافلا نالاسلم
ان طبع البحث يقتضي تقديم النقص على المناقضة
بل الظاهر يقتضي تقديم المناقضة لما تقرر فيهم
في المناظرة من ان المعلق ما دام معلل يكون
التقليل حقه وليس لايل هناك الاسطابة
ذلك ولان المنوع لم واما ثانيا فلان ذلك
لا يضر المعلق لان طبع البحث وان اقتضى تقديم الوضع
النقص لكن تقديم متعلق المناقضة وهو مقدمة
الدليل على متعلق النقص اعني مجموع الدليل
بالطبع يقتضي تقديم المناقضة على قياس ما تقرر
في تقديم مباحث الموصلة الى النقص على الموصلة
الى التصديق في كتب المنطق ولكل وجهة هو

مولياً وأما الثاني فلا ينبغي أن يكون عندوله المص
 عا هو الأصل للثمة وهي بيان حكم الشئ والعاشرة
 على الوجه المناسب وكما أن الثاني لا ينبغي أن يقع هذا
 الوجه قد خرج قوله بغيره على الغير أن يقال أنه
 أنه يجوز أن يكون في غير ما ذكره على وجه الجواز
 بسبب أن القولين ولو سلم فالقول في الثمة في
 التبعات بالاجتهاد في كونه في ذلك التبع بهذا
 الوجه كالاجتهاد على منع من غير ما ذكره في هذا
 من فكاكه من الثمة لم يمنع من الاحتياط **قوله**
 الظاهر متعلق بقوله أما الظاهر في التعلق بالمتعلق
 المتعلق كقولنا الظرف بالمتعلق في بيان فكاكه
 الأفعال السابقة لا يصلح أن يتعلق به هذا
 الظرف بل هو قيد متبادر وحذف أي هذا بان تقول
 كالاجتهاد فلهذا فسر التعلق في الحاشية بالارتباط
 والمراد بالارتباط ما هو في صدر الرسالة إلى هنا
 ارتباطه من حيث الخطاب فيما عبر عنه بصفة
 الخطاب كقوله إذا قلت ومن حيث القيمة فيما عبر
 بصفة القيمة كقوله منع يعني أن قوله بان تقول
 ينبغي أن يكون على صفة الخطاب وقوله ويمنع

مؤلف الحقيقة ويؤيده أن الظاهر
 مستبعد في غير ما ذكره على وجه التبيين

لجواز المجاز فيما بعد على صفة المجرول الغائب
لكن لا يلازم قوله في آخر التمثيل فيمنع بان يقال
يحتل ان يكون المراد من الارتباط ارتباطا سابقا
من حيث انه تمثيل له فيجوز قوله وهذا شروع اه بيان
الوجه الارتباط قد بر **قوله** في تمثيل جميع ما سبق
اه انه لم يذكر تمثيل بعض ما سبق كقوله ولا يمنع
النقل والمدعى للمجاز اللهم الا ان يقال المراد
بما سبق المقاصد السابقة من الفن او المواد بالجمع
جميع الحكمي والاكثر في حكم الكل كما اشار اليه في الحاشية
لكن التوجيه الاول غير حكيم لمادة الاشكال اذ
من مقاصد السابقة ما لم يذكر تمثيل جميعها كطلب
الصحة وطلب الدليل والنسب المجردة ^{قوله} اسند الكلام
حقيقة اذا انه حاصل ان الكلام مسند
اليه تمام حقيقة في الشرع وكل مسند اليه حقيقة
في الشرع فهو صفة ازلية فالكلام صفة ازلية و
لقائل ان يقوله قد مر في المحقق التفات الى في
التلويح بان ثبوت الشرع موقوف على ما
امر من ثبوت الكلام وانباته بالشرع يكون
دورا قطعيا ويمكن ان يجاب عنه بان ثبوت

الفرق اما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي وفي
 كلام النفس وهو المراد هنا وبان الترخي الذي يتوقف
 ثبوته على ثبوت الكلام هو الكتاب واما المسئلة فلا
 يتوقف ثبوته على ثبوت الكلام بل يكفي فيها اثبات
 الصانع العليم القدير واثبات النبوة بما سوى
 الكتاب من المعجزات نعم لا يلزم قولهم وكلام الله هو
 تكليما لا يبدل ظاهره عما انه يستدل بالكتاب فانهم
قولهم على تقدير تمامه اه اشارة الى منع اسناد الكلام حقيقة
 الى الله تعالى الشئ بسند ان المسند اليه في قوله تعالى

وكلام الله موسى تكليما هو التكليم لا الكلام على ما اشار
 في الحاشية وفيه ان الظان يقول لا التكليم بالكلام
 وكذا الكلام في قوله اسند الكلام اه ادعى المدعى هو
 التكليم بالكلام فالاولى ان يفسر المسند بالتكليم لا
 بالكلام لكن الكلام ههنا مبنى على عدم الفرق
 بين اسناد الكلام واسناد التكليم بالكلام بناء
 على ان التكليم بالكلام هو الانصاف بالكلام عند
 الاشاعة وان منعه المعقولة كما ينبغي **قولهم**
 يدل على ان الكلام هو صفة ثابتة له تعالى اه وقد
 يقال الدليل المذكور في الحقيقة قياس من التكليم الاول

كأخفت تقديره وإن البتة أنه ينتج ما هو المظهر منافع
سليم لأوجه المناقشة المذكورة وأجاب عنه في الحاشية
بان المراد بالدليل ما هو المذكور من الدليل وهو الضمري
ثم وثق سلمنا الضمري وتلخيص الكلام في هذا المقام
ان الضمري ثم وثق سلمنا الضمري فالضمري ثم وثق
ان تقول يجوز ان تكون الكبرى المطوية ان كل سندا
اليه تما حقيقة صفة كما يجوز ان يكون الكبرى
ان كل سندا اليه تما حقيقة فهو صفة ان ليه تما
وعلى الاول الكبرى سلمنا الاستدلال على
الثاني بالمعكوس والشارح المحقق في الكلام على
الاحتمالين وترد حكم الآخر بالمقايضة قائل
عقلا وقللا اما عقلا فلا ذلك غير لائق بكمال
التوحيد ولان لا دليل على ذلك وما لا دليل عليه
يجب فيه عما قالوا واما قللا فلا جمهور المتكلمين
حصر الصفات الموجودة لم تعلق في سبعة أو
ولا يبعد ان يقال المراد بالصفات الموجودة
المذكورة جميع ما ثبت له تعلق الصفات الغير
المشاهية ووجه بطلان ذلك عقلا ظاهر
ضرورة ان صفاته تما الصفات السلبية وذلك

انما ليست موجودة في الخارج ووجه بطلانها نقلا عن
 من ان يخفى **قوله** فان قيل اه جواب بتجريد المدعى ليقط
 المنع المذكور وثبت المقدمة الممنوعة وحاصله ان الازل
 ههنا ليس بمعنى القديم بل بمعنى الا عتم منه وما ذكره في
 دفعه او لا اما منع للتجريد بناء على انه خلاف الظل لعدم
 موافقة كلام المنع القوم والمنع المذكور مبني على الظل
 واما ايراد منع المذكور مع السند على كلام القوم ههنا
 لا على كلام المصنوع وما ذكره في دفعه ثانيا ايراد له بسند
 اخر وانت تعلم ان النقص الاجمال الذي ذكره المصنف فيما
 بعد يدل على ان الازل في كلامه ايضا بمعنى القديم فلا
 تفعل **قوله** فيه ما فيه وفيه ما فيه اه الاولى اشارة الى
 دفع العلوة المذكورة باثبات المقدمة الممنوعة بعد تجريد
 المدعى بناء على انه يلزم قياس الحوادث بذاته تعالى والثاني
 اشارة الى المنع بان الحادث قسم الموجود في الخارج والموجود
 في الخارج فيما نحن فيه صم بل هو اول بحث ولذا احتج الى
 تجريد المدعى واما قياس الصفة المتجددة غير الموجودة في
 الخارج بذاته تعالى فاستحالة ممنوعة كما اشار اليه في
 الحاشية على ان استحالة قياس الحوادث ايضا بذاته تعالى
 ممنوعة عند الكرامية كما ستعرف **قوله** في دفعه بالا

تقديره ان يحتمل ان يكون المقصود دفع المنع باثبات المقدمة
الممنوعة وان لم يتم في الواقع لكنه زائد على الممثل له و
يحتمل ان يكون المقصود دفع السند المذكور اما بناء على
فرض مساواة للتمثل او على توهمها وذلك لان المنع المذكور
سند اخذ كالاشتراك والنقل الشرعي **قوله** ان الحقيقة
اصل في المجاز فرع اه هذا الاصل بمعنى الراجح عند عدم
المنع والفرع ما يقابل اما الاصل في كلام المصنف يجوز ان يكون
بهذا المعنى وتجبون ان يكون بمعنى القاعدة ففي ان الحقيقة
اصل لا يعدل عنه بالوصاف ومالهما واحد لكن الثاني اظهر
وقوله فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة ظ في دعوى بداهة
المقدمة الممنوعة لكنه كما يتفزع على اصالة الحقيقة وفرعية
المجاز وتوجيهه ان يرد انه لا يحتاج الى دليل غير الاصالة
ومح لافائدة معتد بها لقوله انما الدليل اه ولذلك قال السيد
السند في التقرير يتسامح كما اشار اليه في الحاشية ولا يخفى
ان حقيقة التقرير المذكور استدلال باصالة الحقيقة و
فرعية المجاز مع ان انتفاء الصارف عن الحقيقة الى المجاز
ظ وهذا الدليل لا يفيد الا الظن بالمدعى كما اشار اليه في
الحاشية الاخرى مع انه من المطالب اليقينية على ان في
افادة الظن فضل ايضا على ما عرفت **انما** **قوله** فيوجد

الدليل

الدليل الدال على ان الكلام صفة لازمية اه قد يقال النقص الاجمال قد
 يكن باجراء الدليل بعينه في مادة التخلف وقد يكون باجراء زيادته
 وخلاصته فيها وليس معنى جريان الدليل بعينه في مادة التخلف
 ان لا يتفاوت الدليلان في الموضوعين اصلا ضرورة ان تعدد
 المدعى متنازع لتعدد الدليل بل معناه ان لا يتفاوت الدليلان
 الا باعتبار جزئية المحكوم عليه كما في الاقضية الاقترانية و
 باعتبار الجزء المكرر بعينه اما نفيا او اثباتا كما في الاقضية
 الاستثنائية وعلى هذا القياس الكلام في الاستقراء والقبيل
 ولستك ان ما نحن فيه من هذا القبيل وهذا ينفع بهذا
 التحقيق ما اشار اليه في الحاشية من ان النقص المذكور
 الذي يجري زيادة الدليل وخلاصته في مادة التخلف على ما لا يخفى
قوله وهوان الكلام مركب الحروف الحادثة اه تفصيل الكلام
 في هذا المقام ان ههنا قيسين متعارضين احدهما ان الكلام
 صفة له تعا وكل ما هو صفة له فهو قديم وثانيهما ان الكلام
 مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو كذلك فهو
 حادث فالكلام حادث فافترق المسلمون الى فرق اربع بورد
 مقدمات القيسين فذهب الاشاعرة والحنابلة الى صحة القياس
 الاول فقدحت الاشاعرة في صفوى القياس الثاني وهو
 المنع المذكور في كلام المص والحنابلة في كبراه وذهب المعتزلة
 والكرامية الى صحة القياس الثاني فقدحت المعتزلة في صفوى

القيل الأول وهو المنع الذي ذكره المصنف سابقا والكرامية في كبراه
قوله لانهم ان الكلام مركب من الحروف حاصل هذا المنع ان الكلام
 المتنازع فيه هو الكلام النفسي وهو معنى قديم بذاته تعاديل
 عليه كالكلام اللفظي وهو غير مركب من الحروف انما المركب منها
 هو الكلام اللفظي وهو غير متنازع فيه وهذا هو المشهور بين
 الجمهور وقال بعض المحققين ان الكلام النفسي هو امر قائم بذاته
 تشتمل اللفظ والمعنى جميعا غير مرتب الاجزاء كالقائم بنفسه
 الحافظ والترتيب انما هو في اللفظ والقراءة لعدم مساعده
 الآلة وفي كل من القولين ابحاث لا يليق ايرادها في هذا المقام
قوله ان الكلام نفي الفوائد البيت الاخل ومدار الاستناد به
 على الكلام الاول سواء وجد الكلام الثاني كما في سخن نسخ هذه
 الرسالة او وجد بدله اللسان على وقع في بعض الكتب الكلامية
 كشرح العقائد النفسية للمحقق التفتازاني كما اشار اليه في الحاشية
قوله بان ما ذكره في بيان كونه فيه ان دعواهم كونه
 المعاوضة في المعقولات كالتنقض في ابطال الدليل لا كونه في قوة
 ولا يخفى ان مجرّد استلزام المعارضة للنقض كاف في ذلك على
 ان الظم من القوة ما يقابل الفعل لا التلازم كما في قوله المنطقيين
 المصنوعة في قوة الجزئية وما ذكره يدل على كونه نقضا بالقوة
 كما لا يخفى **قوله** انما يتم اه الحاصل ان جعل الادلة النقلية
 امارات تدل على انها ادلة ظنية وما يقابلها اعني الادلة

العقلية ادلة يقينية وجعل الادلة العقلية ملزومات تدل على ان
 اللزوم مقدر فيها غير مقدر فيما يقابلها اعني الادلة العقلية
 وايضاً لا بد لهم من هذا الفرق حتى يتم مقصودهم وهو بيان
 ان المعارضة لا تستلزم التصديق بالتضييق كما لا يخفى وكل
 من الفرقين محل بحث **قوله** واليه المرجع والمآب اه الظاهرة
 من قبيل عطف الاخبار على الانشاء فيما لا محل له من الاعراب و
 هو غير جائز الا ان يحل الاول على الاخبار مجازاً والثاني على
 الانشاء كذلك كما يجعل الراوي للحال او ليعطف القصة على
 القصة من غير اعتبار الاخبارية والانتائية **قوله** واعلم
 ان الحواشي واعلم ان ما نقله في حواشي هذا الشرح كما
 منطبقة معتدلاً عليها عندي التزمت الاشارة اليها في
 مواضعها ليعتمد عليها المحققون ويميزها عن غيرها
الطالبون ان الله مع الذين اتقوا
والذين هم محسنون

نح

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم



GREY SCALE 20 STEPS

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19

العقلية أدلة يقينية وجه
اللزوم مقدر فيها غير معة
وايضاً لا بد لهم من هذا
ان المعارضة لا تستلزم
من الغرقين محل بحث
من قبيل عطف الاخبار
هو غير جائز الا ان يحل
الانشاء كذلك او يجعل
القصة من غير اعتبار
ان الحواسية واعلم ان
منظومة معتد عليها
مراضعها ليعتد عليها
الطالبون
والذي